



لجنة مشكلات السلع

الدورة السادسة والسبعون

روما، 11-13 سبتمبر/أيلول 2024

التطورات في الأسواق الدولية للأسمدة

موجز

تستعرض هذه الوثيقة التطورات في الأسواق الدولية للأسمدة خلال السنوات الثلاثة الماضية، إضافة إلى تداعياتها الممكنة على القدرة على تحمل كلفة الأسمدة. وتستكشف أيضاً الاعتبارات المتوسطة الأجل، وتناقش كيفية مساهمة قطاع الأسمدة في انبعاثات غازات الدفيئة وتسليط الضوء على عمل المنظمة في مجال رصد أسواق الأسمدة.

وقد بدأت الأسعار المرجعية الدولية للأسمدة في الارتفاع في عام 2021 وبلغت مستوى قياسياً في عام 2022، إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا. وأثار هذا الأمر مخاوف بشأن توافر الأغذية نظراً إلى الدور الهام الذي تؤديه الأسمدة بالنسبة إلى الغلات والإنتاج الزراعي. ورغم تراجع أسعار الأسمدة بشكل كبير منذ العام الماضي، فهي ما زالت تفوق كثيراً مستوياتها التاريخية، في حين تبقى المخاطر، وخاصة تلك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، تتسبب في عدم اليقين في أسواق الطاقة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، الذي يشكل المادة الأساسية لإنتاج الأسمدة القائمة على النيتروجين.

ورغم تدني الأسعار، ما زالت القدرة على تحمل كلفة الأسمدة بالنسبة إلى الذرة والقمح سلبية وإن شهدت تحسناً مقارنة بالفترة 2021-2022 حين بلغت أسعار الأسمدة ذروتها. وفي الوقت ذاته، سلّطت الأزمة الضوء على الحاجة الملحة لتنفيذ نهج واستراتيجيات تحسّن الاستخدام الكفؤ للأسمدة مع ضمان إمكانية تحقيق أهداف الاستدامة في الوقت.

وتوسّع المنظمة عملها في مجال معلومات السوق بحيث يشمل رصد أسواق الأسمدة، وتعكف على وضع مؤشر لأسعار الأسمدة من أجل تتبّع التطورات في سلّة من الأسمدة المعدنية التي ستكتمل عمل رصد سوق السلع الغذائية.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات الواردة في الوثيقة، وتقديم ما تراه مناسبًا من توجيهات. وقد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:

- ◀ تسليط الضوء على أهمية رصد التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية للأسمدة، والتعبير عن تقديرها لتوسيع عمل المنظمة في مجال معلومات السوق بحيث يشمل الأسمدة؛
- ◀ وتقييم تداعيات التطورات العالمية على أسواق الأسمدة، والتشديد على أهمية اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتفادي زيادة عدم اليقين في السوق وتراجع القدرة على تحمل كلفة الأسمدة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب سلبية بالنسبة إلى توافر الأغذية؛
- ◀ والإشارة إلى أهمية إبقاء تجارة الأسمدة مفتوحة من أجل تفادي الآثار السلبية على الأمن الغذائي العالمي، مع العمل في الوقت ذاته على الحيلولة دون حدوث اختلالات تجارية وقيام حواجز تجارية لا مبرر لها في هذا الصدد؛
- ◀ والإشارة إلى أهمية تنفيذ الحلول لزيادة كفاءة استخدام الأسمدة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع

شعبة الأسواق والتجارة

البريد الإلكتروني: FAO-CCP@fao.org

الهاتف: (+39) 06 570 52723

أولاً - مقدمة

1- تؤدي الأسمدة، المعدنية والعضوية منها، دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية، وضمان أن تتلقى المحاصيل المغذيات الأساسية التي تحتاجها للنمو. وتوفر الأسمدة مغذيات أساسية، مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم، التي تعتبر حيوية لنمو النباتات.

2- وتساهم مغذيات مختلفة في نماء المحاصيل بطرق مختلفة. فالنيتروجين يمكن النباتات من النمو والنماء وبلوغ كامل إمكاناتها الإنتاجية. ويُستخدم أكثر من 100 مليون طن على الصعيد العالمي كل عام في شكل اليوريا ونترات الأمونيوم وكبريتات الأمونيوم ومركبات أخرى. والفوسفور يسهل تنمية الجذور ويحسن القدرة على الصمود في وجه الجفاف. ويُستخدم ما يقارب 50 مليون طن من المغذيات كل عام في شكل فوسفات أحادي الأمونيوم (MAP)، وفوسفات ثنائي الأمونيوم (DAP)، وسوبرفوسفات ثلاثية (TSP) ومواد مخلوطة. وأما البوتاسيوم فيساعد على التمثيل الضوئي، حيث يُستخدم 40 مليون طن من المغذيات على الصعيد العالمي في شكل موريات البوتاس (MOP) وكبريتات البوتاس (SOP).

3- وقد حظي موضوع الأسمدة، وخاصة من حيث الحصول عليها وتوافرها، بانتباه كبير خلال السنوات الثلاثة الماضية لأن الأسعار المرجعية الدولية للأسمدة بدأت في الارتفاع في عام 2021 وبلغت مستويات قياسية في عام 2022 إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا. وأثار هذا الأمر مخاوف بشأن توافر الأغذية نظرًا إلى الدور الهامّ التي تؤديه الأسمدة بالنسبة إلى المحاصيل الزراعية والإنتاج الزراعي.

4- وقد تراجعت الأسعار الدولية للأسمدة بشكل كبير منذ العام الماضي، مما يعكس تدني أسعار الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي، الذي يشكل المادة الأساسية لإنتاج الأسمدة القائمة على النيتروجين في العديد من البلدان. ولكن أسعار الأسمدة ظلّت أعلى بكثير من مستوياتها التاريخية، في حين أن مخاطر التطورات السلبية، وخاصة تلك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، تتسبب في استمرار عدم اليقين في أسواق الطاقة. وهذا يسلب الضوء على أهمية تعزيز رصد وتقييم أسواق الأسمدة لتحسين توافر المعلومات، وتعزيز شفافية الأسواق، وتوجيه القرارات بشأن السياسات.

5- وينبغي النظر إلى تقلبات أسعار الأسمدة في ما يخص أسعار السلع. وتلخص الوثيقة الحالية الوضع في الأسواق العالمية للأسمدة، وتعرض تحليلات السوق المتاحة، بما في ذلك الإسقاطات المتوسطة الأجل التي تجريها شعبة الأسواق والتجارة في المنظمة وكذلك في إطار نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS) التابع لمجموعة العشرين الذي تستضيفه المنظمة.

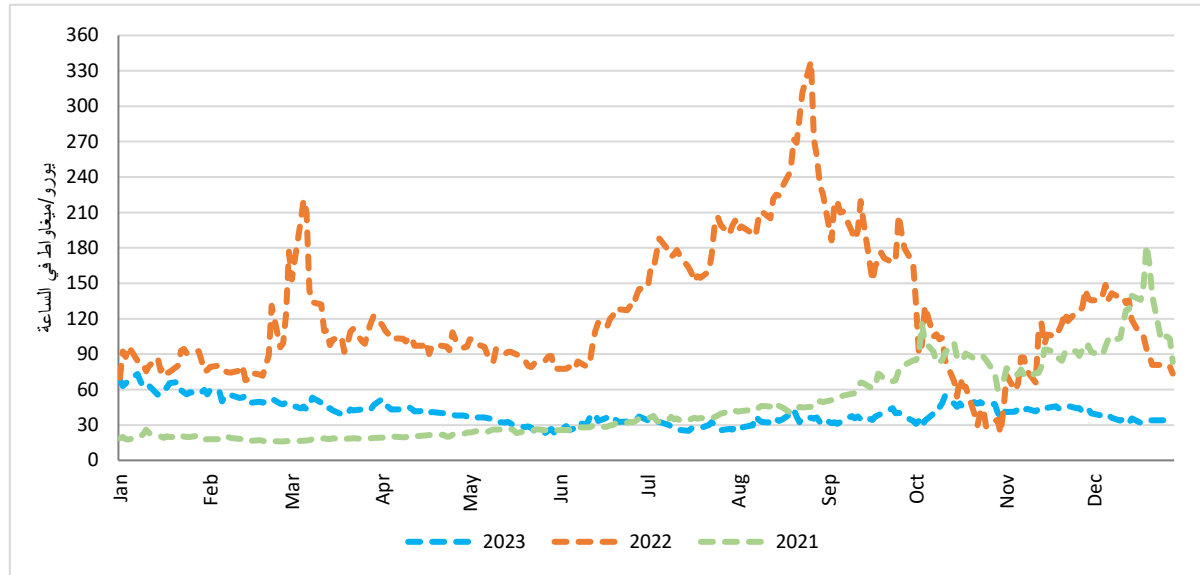
ثانيًا - التطورات في أسواق الأسمدة

6- تعرّض إنتاج الأسمدة وتوزيعها وتجارتها منذ عام 2021 إلى طيفٍ واسع من العوامل الاقتصادية والبيئية والجيوسياسية بفعل التطورات في أسواق الطاقة، والنزاعات والمخاطر الجيوسياسية، والسياسات التجارية المتصلة بالأسمدة، وارتفاع تكاليف النقل.

7- ففي النصف الثاني من عام 2021 وفي عام 2022، أدى ارتفاع أسعار الطاقة وغيرها من تكاليف المواد الأولية، والمخاوف بشأن توافر إمدادات الأسمدة من الاتحاد الروسي إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا في أواخر فبراير/شباط 2022، إلى ارتفاع أسعار الأسمدة. وبلغ مؤشر مرفق نقل ملكية الغاز الطبيعي الهولندي (TTF)، وهو السوق الافتراضي الرئيسي لتجارة الغاز في أوروبا، مستوى قياسيًّا فاق 300 يورو/ميغاواط-ساعة في أغسطس/آب 2022 وأظهر تقلبات بارزة (الشكل 1).

وانعكس ذلك في أسعار الأمونيا واليوريا والفوسفات ثنائي الأمونيوم، التي تخطت جميعها 1000 دولار أمريكي للطن الواحد، أي أعلى بثلاثة أضعاف من متوسطها التاريخي في السنوات العشرة الأخيرة.

الشكل 1: مؤشر مرفق نقل ملكية الغاز الطبيعي الهولندي، وتقلبات الأسعار اليومية، الفترة 2021-2023



المصدر: Bloomberg

8- وعلاوةً على ذلك، اعتمدت الحكومات عددًا من التدابير المقيّدة للتجارة ذات الصلة بالأسمدة، بما في ذلك ضوابط التصدير ورسوم الاستيراد خلال الفترة ذاتها. وهذه التدابير، إلى جانب مختلف الضوابط المفروضة على العملات الأجنبية وسياسات الإقراض المتحفّظة، التي انعكست في أسعار الفائدة المرتفعة، أثّرت على تجارة الأسمدة العالمية والإقليمية خلال الفترة 2021-2023.

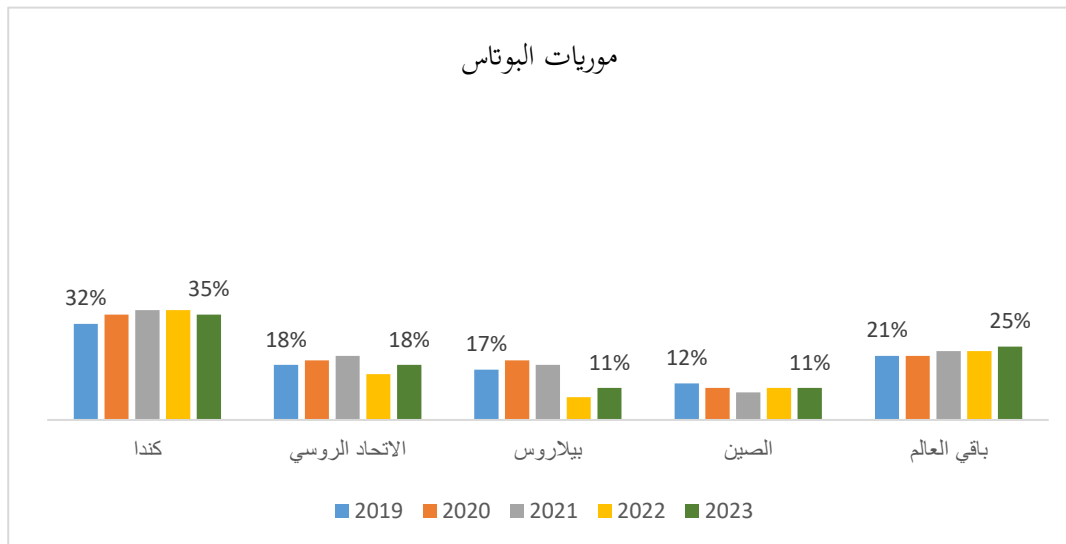
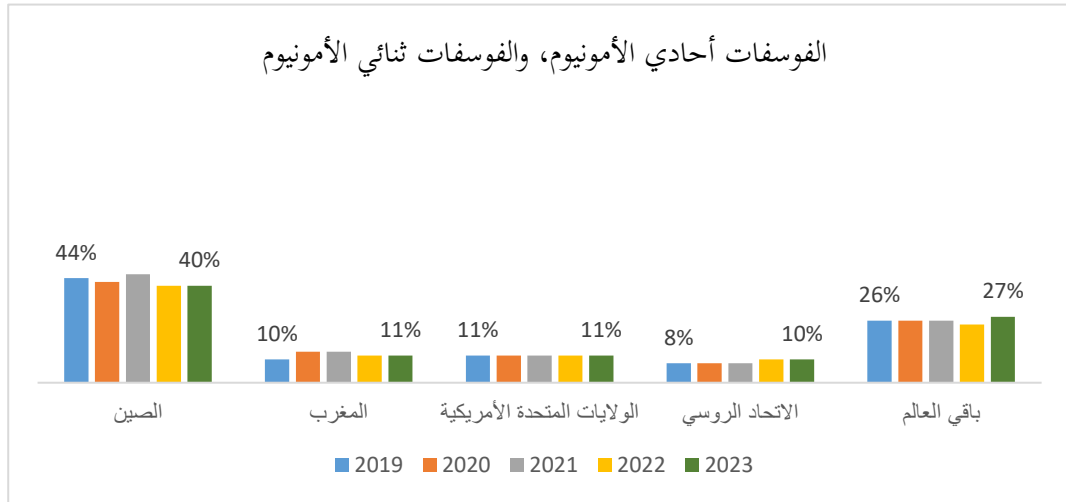
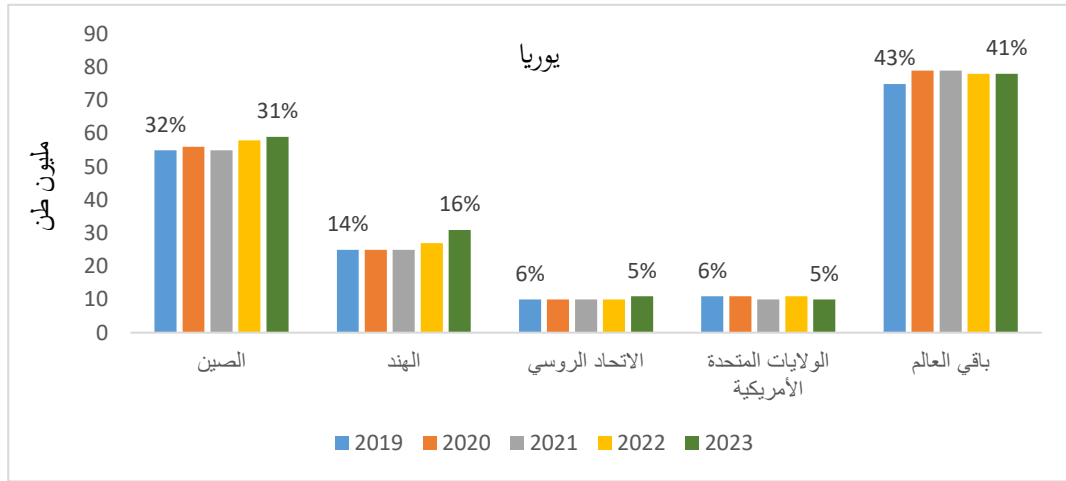
9- وفي الوقت ذاته، استجابت الجهات الفاعلة على امتداد سلاسل إمدادات الأسمدة، مثل مالكي السفن، والمشغلين، ومقدمي خدمات الشحن والتأمين، للمخاطر الجيوسياسية المتزايدة من خلال رفع ثمن أقساط الشحن والتأمين لنقل الأسمدة، وتغيير طرق التجارة وأمطاطها، وزيادة أيام رحلات إضافية. ونتيجةً لذلك، ارتفع متوسط كلفة النقل البحري بمقدار 25-50 دولارًا أمريكيًا للطن الواحد على المستوى العالمي، وحتى 70 دولارًا أمريكيًا للطن الواحد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2022 مقارنةً بالعام السابق.

10- وخفّت حدّة الوضع الصعب في أسواق الأسمدة في عام 2023، حيث أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى تحفيز إنتاج الأسمدة وإلى زيادة في إمدادات الأسمدة المتاحة التي ساعدت في التخفيف من وطأة الأسعار. وهو ما أفضى بدوره إلى انتعاش في الطلب والكميات المتداولة.

إنتاج الأسمدة

11- يبيّن الشكل 2 كميات إنتاج الأسمدة من النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم وحصتها من المجموع في كل بلد. وكما يظهر، يميل الإنتاج إلى أن يكون متركّزًا بشكل كبير، بالنسبة إلى كل نوع من الأسمدة، في حفنة من البلدان. وفي الواقع، بالنسبة إلى اليوريا والفوسفات (الفوسفات أحادي الأمونيوم/ والفوسفات ثنائي الأمونيوم)، تُنتج الصين 30 و40 في المائة، على التوالي، من الكمية الإجمالية العالمية، في حين توفّر كندا أكثر من ثلث إمدادات البوتاس من إجمالي الإنتاج العالمي.

الشكل 2: كميات الإنتاج والحصة من المجموع في كل بلد، الفترة 2019-2023



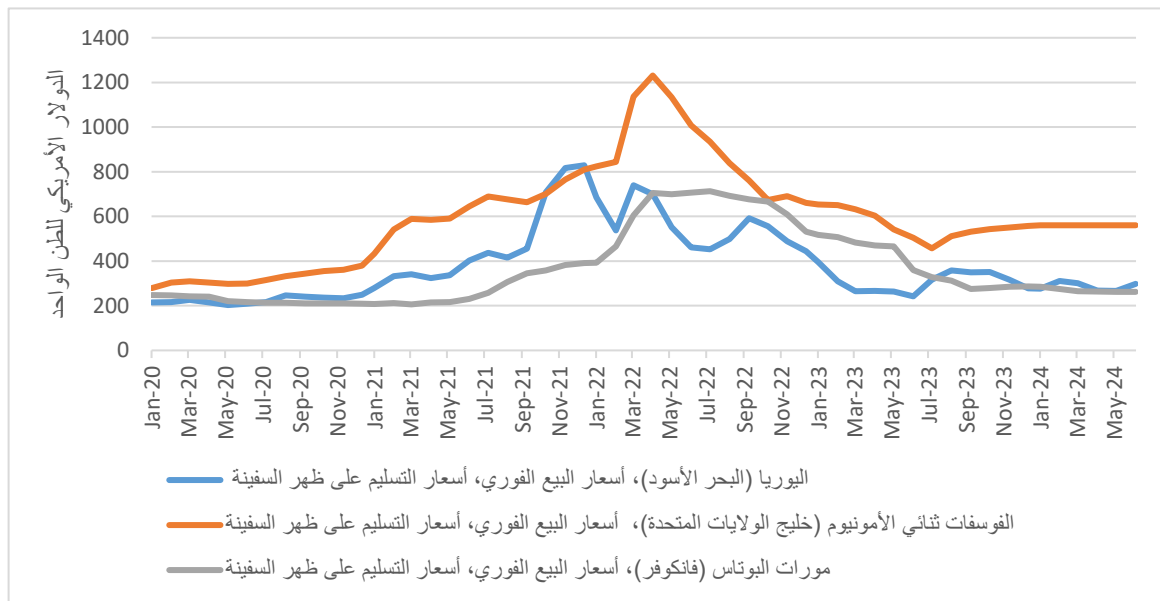
المصدر: الرابطة الدولية لصناعات الأسمدة (IFA) ومنظمة الأغذية والزراعة

12- كشفت دراسة استقصائية أجرتها الرابطة الدولية لصناعات الأسمدة (IFA) في عام 2024 أن الإنتاج العالمي من النيتروجين ارتفع، في عالم 2023، بنسبة 3 في المائة للأمونيا و7 في المائة لليوريا، مدفوعًا بشكل رئيسي بازدياد الإنتاج في الصين والهند والاتحاد الروسي.¹ كما ارتفع إنتاج الفوسفات بنسبة 5 في المائة لأن تراجع الإنتاج في أفريقيا قوبل بزيادات في إقليمي الشرق الأدنى وشرق آسيا. وعاد الإنتاج العالمي من البوتاس إلى الانتعاش في عام 2023 بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2022، وهذا يُعزى إلى حدٍ بعيد إلى الزيادات المسجلة في الاتحاد الروسي وبيلاروس، وكذلك زيادة القدرات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الأسعار الدولية للأسمدة

13- منذ منتصف عام 2023، بقيت الأسعار المرجعية العالمية للأسمدة أدنى بكثير من المستويات القياسية التي بلغت في عام 2022 (الشكل 3)، رغم أنها استمرت عند مستويات أعلى من تلك المسجلة في يناير/كانون الثاني 2020. وفي يونيو/حزيران 2024، تم بيع الطن الواحد من اليوريا بمبلغ 298 دولارًا أمريكيًا (مقارنة بمبلغ 829 دولارًا أمريكيًا في ديسمبر/كانون الأول 2021) والطن الواحد من الفوسفات ثنائي الأمونيوم بمبلغ 560 دولارًا أمريكيًا (مقارنة بمبلغ 1 231 دولارًا أمريكيًا في أبريل/نيسان 2022)، في حين بلغت تكلفة الطن الواحد من مويرات البوتاس 262 دولارًا أمريكيًا (مقارنة بمبلغ 713 دولارًا أمريكيًا في يونيو/حزيران 2022). وبلغ متوسط الأسعار العالمية للأسمدة، عند تقديمها كسلة من سلاسل أسعار النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم، 327 دولارًا أمريكيًا للطن الواحد في مايو/أيار 2024، مقارنة بمبلغ 815 دولارًا أمريكيًا للطن الواحد في أبريل/نيسان 2022.

الشكل 3: التطورات في أسعار الأسمدة، الفترة 2020-2024



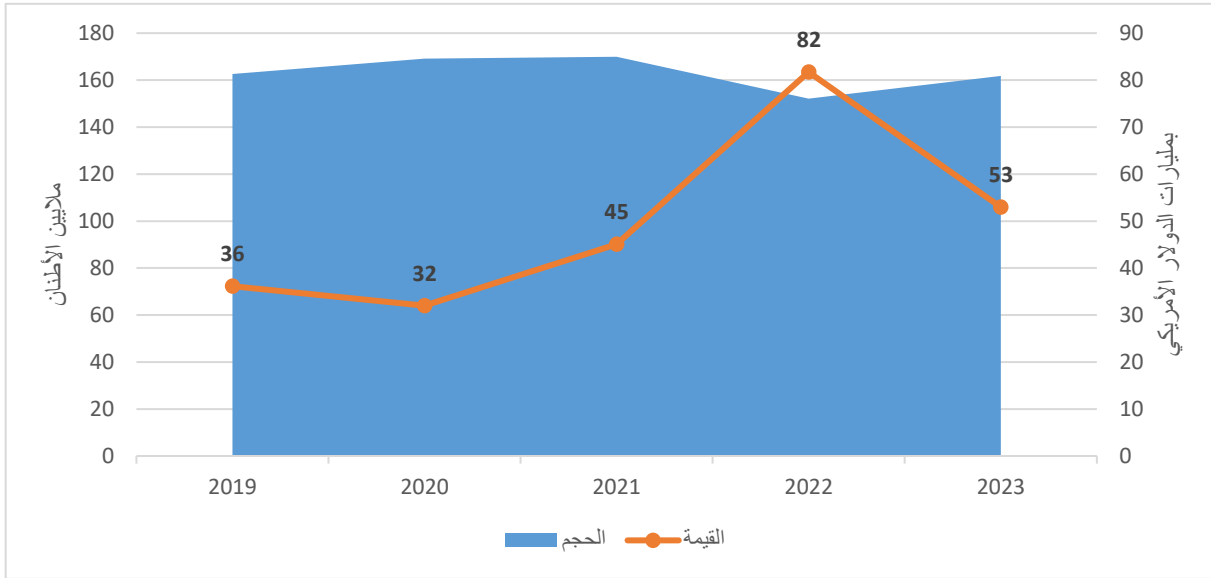
المصدر: أسبوع الأسمدة (CRU)

تجارة الأسمدة

¹ الرابطة الدولية لصناعات الأسمدة (IFA). 2024. آخر مستجدات سوق الأسمدة. باريس. الرابطة الدولية لصناعات الأسمدة. <https://api.ifastat.org/reports/download/14147>، دُكر في تقرير دراسة استشرافية للأغذية، يونيو/حزيران 2024، متاح على الرابط التالي: <https://openknowledge.fao.org/items/d7e220b8-b60d-433d-be1a-d5938b83fe9a>

14- أثارت الأسعار المرتفعة مخاوف بشأن القدرة على تحمل كلفة الأسمدة وأفضت إلى انكماش تجارة الأسمدة العالمية، من حيث الحجم، بشكل كبير بين عامي 2021 و2022، قبل أن تعود لتتعافى بشكل جزئي في عام 2023. وتشير التقديرات إلى أن التراجع في حجم تجارة الأسمدة بين عامي 2021 و2022 بلغ حوالي 12 في المائة. ولكن القيمة الإجمالية لتجارة الأسمدة، من حيث القيمة، وصلت في عام 2022 إلى 82 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تفوق 80 في المائة مقارنةً بعام 2021 بسبب ارتفاع الأسعار (الشكل 4).

الشكل 4: تجارة الأسمدة العالمية (2019-2023)، بالحجم (بملايين الأطنان) والقيمة (بمليارات الدولار الأمريكي)



المصدر: Global Trade Tracker، 2024

15- وفي حين كان الانكماش من حيث الحجم مدفوعًا بشكل رئيسي بالأسعار المرتفعة وتراجع القدرة على تحمل الكلفة، فقد تفاقم بفعل تحديات لوجستية إقليمية، مثل تلك القائمة في البحر الأسود، الذي كان بمثابة قناة لبعض شحنات الأسمدة من الاتحاد الروسي. وعلاوةً على ذلك، ردّت البلدان بإنفاذ سياسات تجارية إما للحفاظ على الإمدادات المحلية أو لتقييد واردات المنتجات بالاستناد إلى منشئها، مثلًا البوتاس من بيلاروس.

16- وفي عام 2023، ازدادت تجارة الأسمدة بنسبة 7 في المائة من حيث الحجم مقارنةً بالعام السابق. وكانت هذه الزيادة مدفوعةً بشكل رئيسي بانتعاش الطلب في الأسواق المستوردة الرئيسية مثل تركيا، وأسواق الأسمدة المتوسطة الحجم في أمريكا اللاتينية- بما في ذلك المكسيك وكولومبيا وشيلي، حيث ازداد الطلب على الواردات بنسبة تتراوح بين 14 و53 في المائة- والبلدان المتوسطة الحجم في جنوب شرق آسيا- مثل الفلبين وتايلند وفيت نام، حيث تراوح النمو المسجل بين 9 و17 في المائة.

17- غير أن أحجام التجارة لم تعد إلى مستوياتها المسجلة في عام 2021، وما زال الحصول على الأسمدة يمثل تحديًا يمكن أن يؤثر بشكل غير متناسب على الأقاليم التي تعاني أصلاً من تدني الإنتاجية الزراعية. وفي العديد من الحالات، تؤدي التكاليف المرتفعة للنقل الداخلي وبنية سلاسل الإمدادات إلى رفع الأسعار عند بوابة المزرعة.

18- وفي عام 2023، استمرت تدابير السياسات التي اعتمدها جهات فاعلة رئيسية في أسواق الأسمدة في تشكيل معالم مشهد تجارة الأسمدة. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، استئناف فرض الاتحاد الأوروبي لرسوم على استيراد الأسمدة

واليوريا، وتنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية للرسوم التعويضية على واردات الفوسفات من المغرب والاتحاد الروسي، وإنفاذ تدابير رقابية مؤقتة وموسمية على الصادرات في الصين والاتحاد الروسي وتركيا وإندونيسيا.

19- وعلاوةً على ذلك، أدت الزيادات في تكاليف الشحن والاختلالات اللوجستية بفعل التوترات الجيوسياسية في البحر الأسود والشرق الأدنى، إلى صعوباتٍ أمام تعافي التجارة، وأثّرت على التدفقات التجارية.

20- وتجدر الإشارة إلى أن قيمة تجارة الأسمدة، رغم الزيادة في أحجام التجارة، تراجعت في عام 2023 بنسبة 35 في المائة على أساس سنوي بسبب تراجع الأسعار العالمية لجميع منتجات الأسمدة مقارنةً بعام 2022 الذي كان سنة الذروة.

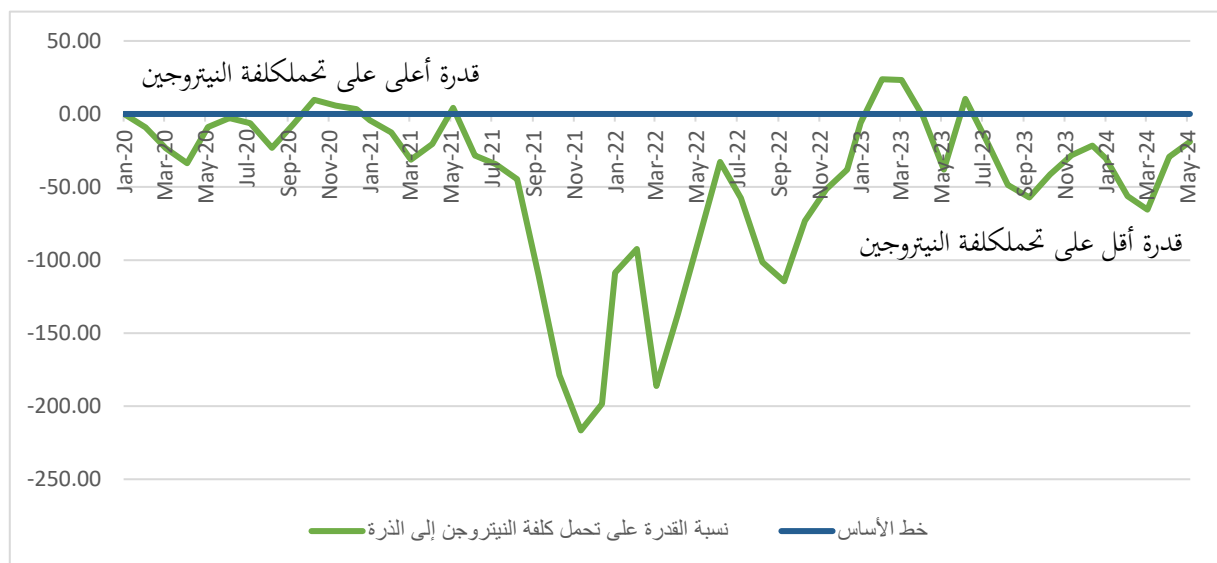
ثالثاً- التداخيات على القدرة على تحمل كلفة الأسمدة

21- أفضى ارتفاع أسعار الأسمدة، كما نوقش سابقاً، إلى الحدّ من القدرة على تحمل كلفتها وازدياد المخاوف بشأن تطبيقها على المستوى العالمي، مع ما يترتب عن ذلك من آثار محتملة على الإنتاج الزراعي وفي نهاية المطاف، على الأمن الغذائي العالمي.

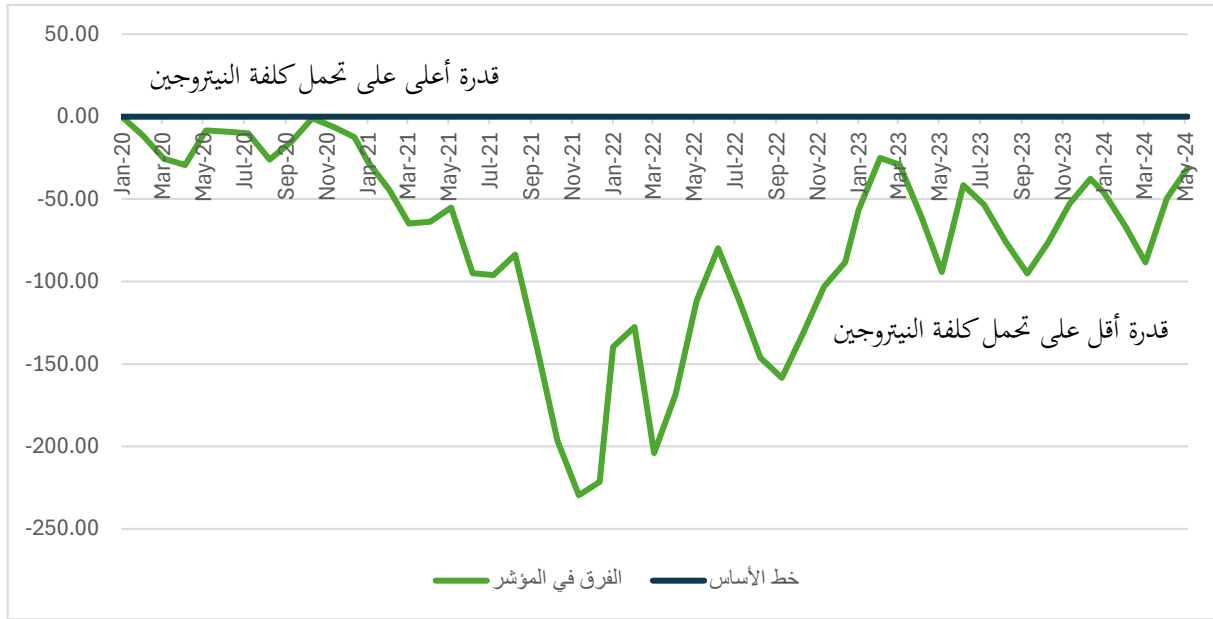
22- وفي حين تؤثر أسعار الأسمدة على الطلب على الأسمدة، فإن قرارات الشراء تتأثر أيضاً بالعلاقة بين أسعار المدخلات والمخرجات. وثمة مؤشر مبسط ومقبول عمومًا بشأن القدرة على تحمل كلفة الأسمدة يتمثل في النسبة بين أسعار الأسمدة وأسعار السلع. وتتسم هذه النسبة بأهمية خاصة بالنظر إلى أن التراجع في أسعار الأسمدة تزامن مع انخفاض أسعار السلع الزراعية، على النحو المبين في الوثيقة CCP 24/2. وتجدر الإشارة إلى أن وجود مؤشر أكثر تفصيلاً من شأنه أن يميّز بين معدلات الاستخدام الملائمة حسب المحاصيل والبلدان، وأن يستخدم أسعارًا خاصة لكل بلد، وأن يركّز على الفترة الزمنية التي يشتري فيها المزارعون الأسمدة.

23- ولكن حتى المؤشر المبسط يُظهر قدرةً محدودةً على تحمل كلفة الأسمدة. وباستخدام المقياس المرجعي لشهر يناير/كانون الأول 2020، يُظهر الشكلان 5 و6 نسبة القدرة على تحمل كلفة أسمدة النيتروجين في ما يخص الذرة والقمح.

الشكل 5: نسبة القدرة على تحمل كلفة النيتروجين بالنسبة إلى الذرة



الشكل 6: نسبة القدرة على تحمل كلفة النيتروجين بالنسبة إلى القمح



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

24- وكما يبيّن الشكلان 5 و6، ففي حين انخفضت أسعار أسمدة النيتروجين، ما زالت القدرة على تحمل كلفتها بالنسبة إلى الذرة والقمح متدنية رغم تحسّنها مقارنةً بالفترة 2021-2022 حينما بلغت أسعار الأسمدة ذروتها.

25- وتجدر الإشارة إلى أن ثمة نمطاً مماثلاً يسود أيضاً في ما يتعلق بالقدرة على تحمل كلفة الفوسفات بالنسبة إلى فول الصويا الذي يبقى، رغم بعض التحسينات، دون مستوياته المسجلة في يناير/كانون الثاني.

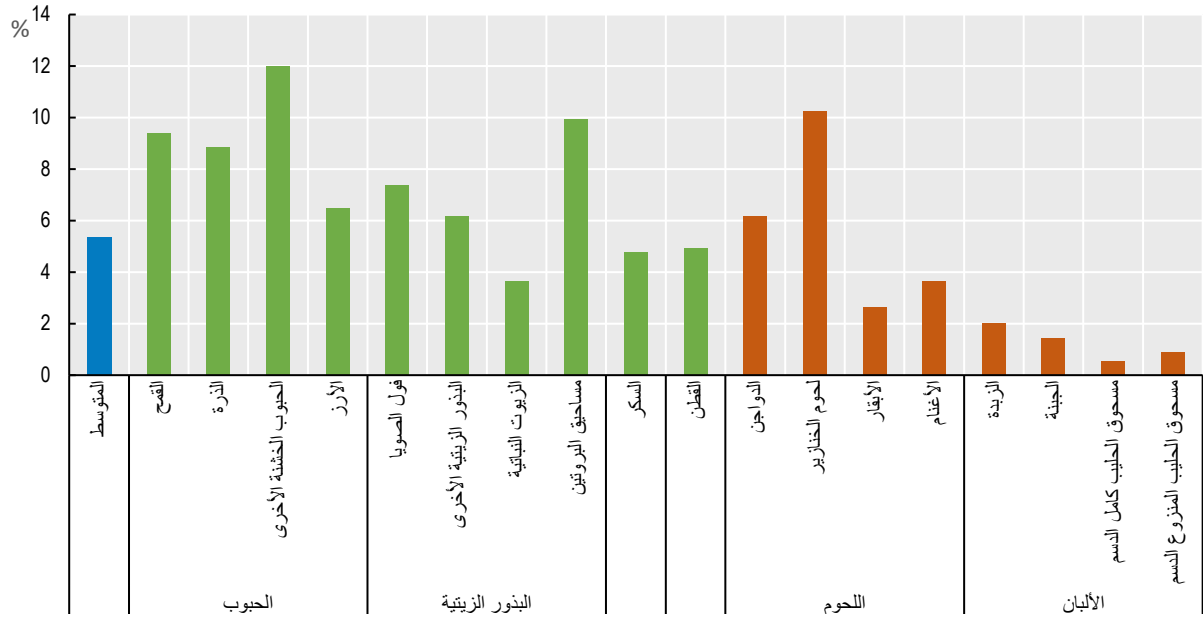
رابعاً- الاعتبارات المتوسطة الأجل

26- أجرت التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2021-2030² تحليلاً للسيناريوهات لدراسة أثر زيادة بنسبة 25 في المائة في أسعار النيتروجين والفوسفات والبوتاس على استخدام الأسمدة وما ينتج عنها من إنتاج المحاصيل وأسعار السلع الأساسية، مع الحفاظ على أسعار النفط دون تغيير. وتجدر الإشارة إلى أن العوامل التي يمكن أن تدعم هذه الزيادات في أسعار الأسمدة، غير الصدمات المتصلة بأسعار النفط، قد تشمل على سبيل المثال، القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق، أو اللوائح البيئية الأكثر صرامة، أو الزيادات في تكاليف التصنيع الأخرى مثل اليد العاملة أو المعادن.

27- وكما هو موضّح في الشكل 7 أدناه، أظهر التحليل أن أسعار السلع الزراعية قد ترتفع في المتوسط بنسبة 5 في المائة، وأن الأثر على المحاصيل التي تستخدم الأسمدة كمدخلات مباشرة سيكون أكبر ممّا هو على منتجات الثروة الحيوانية التي تستخدم هذه الأسمدة بصورة غير مباشرة من خلال الأعلاف. ومن بين منتجات الثروة الحيوانية، تبين أن الزيادة في الأسعار بالنسبة إلى لحوم الدواجن والخنازير أكبر ممّا هي عليه بالنسبة إلى المجترات لأن الدواجن والخنازير تعتمد أكثر على الأعلاف المركّبة.

² https://www.oecd.org/en/publications/oecd-fao-agricultural-outlook-2023-2032_08801ab7-en.html

الشكل 7: التغيير في أسعار السلع الزراعية بفعل زيادة بنسبة 25 في المائة في أسعار الأسمدة مقارنةً بالإسقاطات الأساسية في عام 2032



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/منظمة الأغذية والزراعة (2023)، التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2023-2032، الإحصاءات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة البيانات)، <http://dx.doi.org/10.1787/agr-outl-data-en>

28- وتجدر الإشارة إلى أنه، كما هو الحال بالنسبة إلى الزيادات الأخرى في أسعار الأغذية، وفي حين أن الأثر على المستهلكين واضح حيث يتأثر بصورة خاصة الأشخاص الذين ينفقون حصةً مرتفعة من ميزانية أسرهم على الأغذية والوقود، فإن الآثار على المنتجين متباينة، لأن المستخدمين الأكثر كفاءة للأسمدة فقط هم الذين يستفيدون من الأسعار المرتفعة للمنتجات ويزيدون هوامش أرباحهم، بينما قد يعاني المستخدمون الأقل كفاءة من ارتفاع تكاليف الإنتاج من دون الاستفادة من ارتفاع أسعار المخرجات.

29- وقد أثارت الأزمة العالمية الأخيرة للأسمدة مخاوف جديدة بشأن الآثار على الأمن الغذائي العالمي، وكيف يمكن استخدام الأزمة لإيجاد حلول مستدامة متوسطة الأجل، بحيث يمكن أن تؤدي الأسمدة دورًا إيجابيًا في التحول اللازم للنظم الزراعية والغذائية. وهناك حاجة حاسمة لتصميم وتنفيذ نهج واستراتيجيات مبتكرة لتحسين كفاءة استخدام الأسمدة وإيجاد بدائل للأسمدة التقليدية. فعلى سبيل المثال، ثمة حاجة إلى تكنولوجيات جديدة لاستخدام الأسمدة على أمثل وجه، وهو ما ينبغي الترويج له وإتاحته للمزارعين على نطاق واسع لإحداث أثر واسع النطاق.

30- ويهدف ضمان الاستخدام الكفؤ والرشيد للأسمدة، من الأساسي التخطيط لإدارة المغذيات. فإنشاء قواعد بيانات وطنية للتربة ونظم معلومات كسليّة عامة مع إمكانية وصول واضعي السياسات والقطاع الخاص والمزارعين إليها قد يسهل الاستخدام الكفؤ للأسمدة في مختلف النظم الزراعية والغذائية، بما يؤدي على منافع طويلة الأجل. ومن الضروري أيضًا استكشاف واعتماد أسمدة عضوية وبديلة، يمكنها أن تعزز الممارسات الزراعية المستدامة وتقلل من الاعتماد على الأسمدة الاصطناعية. وفي هذا الخصوص، يمكن للاستثمار في البحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الأسمدة المستدامة أن يؤدي دورًا هامًا، وكذلك نقل التكنولوجيا الذي بإمكانه أن يضمن الاستفادة العالمية من الممارسات المستدامة.

31- ويمكن للحكومات أن تضطلع بدور حيوي بالشراكة مع القطاع الخاص للترويج للحلول المستدامة من خلال توفير الدعم السياسي والحوافز التي تشجع البحث والتطوير وتطبيق ممارسات رشيدة في مجال الأسمدة.

خامساً- عمل المنظمة في مجال رصد أسواق الأسمدة

32- قامت المنظمة، في معرض استجابتها للطلب المتزايد على المعلومات بشأن أسواق الأسمدة، بتعزيز قدرتها التحليلية لرصد وتقييم التطورات في الأسواق العالمية للأسمدة، بما في ذلك في ما يتعلق برصد أسواق الطاقة وأسعارها.

33- وفي إصدار يونيو/حزيران 2024 من تقرير دراسة/استشرافية للأغذية،³ وهو تقرير نصف سنوي عن الأسواق العالمية للأغذية، نشرت المنظمة مقالاً رئيسياً يقدم استعراضاً شاملاً لتجارة الأسمدة العالمية بين عامي 2021 و2023 وتوقعات السوق القصيرة الأجل للفترة 2025/2024. كما سيتم بشكل منتظم إعداد ونشر تحديثات مماثلة، تتناول مختلف أساسيات السوق.

34- وتماشياً مع الولاية العامة المنوطة بالمنظمة، سيكون التركيز التحليلي الذي تتوخاه المنظمة عالمياً بحيث يشمل تحليلات ذات صلة بجميع الأعضاء. ومن المقرر أيضاً توسيع نطاق تحليل التطورات في مجال السياسات وآثارها على أسواق الأسمدة.

35- وتعمل المنظمة أيضاً على وضع مؤشر لأسعار الأسمدة لتتبع تطورات أسعار سلّة من الأسمدة المعدنية، الأمر الذي سيكتمل عمل رصد السوق بالنسبة إلى السلع الغذائية ومؤشر المنظمة لأسعار الأغذية.

36- وعلاوة على ذلك، قام نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية أيضاً، استجابة لولايته، بتوسيع قدراته التحليلية في هذا المجال. ورغم أن أعضاء هذا النظام يمثلون حوالي 80 في المائة من إمدادات الأسمدة وأكثر من 90 في المائة من الاستخدام، فإن منطلق تحليل النظام للأسمدة هو من منظور المحاصيل الأربعة الأساسية للنظام - القمح والذرة والأرز وفول الصويا. كما أن التقرير الشهري بشأن رصد السوق الصادر عن النظام يتضمن صفحة عن التطورات في أسواق الأسمدة. وإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود لوضع سلسلة من المؤشرات لتقييم القدرة على تحمل كلفة الأسمدة.

37- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المنظمة، خلال الأزمة العالمية للأسمدة في عام 2022، قامت، كما هو موجز في وثيقة المجلس CL171/3،⁴ بوضع أدوات، بما في ذلك أداة لتتبع تجارة الأسمدة ومنهجية لتخصيص الأسمدة في أفريقيا.

38- وإن هذه المبادرات تكتمل الجهود الأخرى التي تبذلها المنظمة منذ زمن بعيد. فعلى سبيل المثال، توفر وحدة المدخلات في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (FAOSTAT) بياناتٍ عن إجمالي إنتاج الأسمدة وتجارها واستخدامها الزراعي على أساس المغذيات من عام 1961 إلى عام 2021 (حتى يونيو/حزيران 2024). وتتضمن أيضاً مجموعة بيانات حسب منتج الأسمدة من عام 2002 إلى عام 2021 (حتى يونيو/حزيران 2024)، لمجموعة من 23 فئة من المنتجات.

³ <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/825dc0b7-57bc-4a53-8182-056c40c1c80f/content>

⁴ <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/328126a8-3952-45de-985d-0e8080cbc4a6/content>